

العاصمة: عمّان
 عدد السكان 10,909,567 :
 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وفقاً لتعديل القوة الشرائية):
 \$10.071
 مؤشر التنمية البشرية: مرتفع (0.729)
 الحرية في العالم: ليس حر (100/34)

الأردن

الاستدامة الإجمالية لمنظمات المجتمع المدني: 5.2



في عام 2020، صاغت جائحة كوفيد-19 الأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الأردن، حيث حصد الفيروس أرواح 3.000 من الأردنيين خلال العام. أصدرت الحكومة عدة مراسيم وقيود للحد من المخاطر الصحية المرتبطة بالفيروس وللسيطرة على الأزمة. أثرت هذه القرارات سلباً على كل من الاقتصاد وحقوق الإنسان، خاصة حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

سجلت المملكة أول حالة فيروس كورونا في شهر آذار. في 17 آذار 2020، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ مفعلة بذلك قانون الدفاع رقم 13 لعام 1992 للمرة الأولى. زوّد قانون الدفاع رقم 13 الحكومة بصلاحيات واسعة لاتخاذ تدابير إضافية (كما تعرف بأوامر الدفاع) للتصدي لأزمة كوفيد-19 المتفاقمة. على سبيل المثال، حظر أمر الدفاع رقم 2 تنقل الأشخاص وتجوّهم في جميع مناطق المملكة. في حين حظر أمر الدفاع رقم 16 إقامة الدعوات الاجتماعية والتجمعات لعدد يزيد على عشرين شخصاً. ومنع أمر الدفاع رقم 8 نشر أي أخبار أو معلومات حول الوباء من شأنها "إثارة الهلع" بين الناس. كما نظّم أمر الدفاع رقم 6 حقوق العاملين خلال الجائحة وسمح لأصحاب العمل بتخفيض أجور الموظفين بدوام كامل بنسبة تصل إلى 20% كحد أعلى لشهري تموز وأب 2020 للمساعدة في الإبقاء على المنشآت والمنظمات الأساسية قيد العمل. إن هذا التعدد في القوانين والأوامر أعطى الحكومة ذريعة اتخاذ المزيد من الإجراءات الصارمة ضد منظمات المجتمع المدني، حتى في حالات لم تكن فيها هذه القيود مفروضة بموجب القانون.

خففت القيود بعض الشيء في نهاية آب. مع ذلك، وبعدها واجهت المملكة ارتفاعاً حاداً في الحالات الجديدة في تشرين الأول 2020، فرضت الحكومة مرة أخرى حظراً للتجول ليلاً وفي نهاية الأسبوع وشدّدت العقوبات المفروضة بما فيها الغرامات والسجن في حالة رفض التقيّد بالحظر المفروض على الدعوات الاجتماعية والتجمعات.

خصّصت الحكومة مساعدات نقدية وعينية للأسر المتضررة من الأزمة. وكجزء من هذه الجهود، أطلقت الحكومة صندوق "همة وطن" لاستقبال التبرعات من القطاع الخاص والأفراد لدعم جهود المملكة في التصدي لأزمة كورونا والتخفيف من آثارها. استخدمت بعض التبرعات لتوفير المساعدات النقدية لعمال المياومة المتأثرين بالإغلاق. قدّم البنك المركزي تبرعات لتغطية التكاليف التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تأثراً بالأزمة.

تراجعت الحريات العامة والمدنية بشكل ملحوظ في 2020، بما فيها حرية التعبير وتشكيل الجمعيات، حيث استخدمت الحكومة الجائحة كذريعة لقمع هذه الحقوق. تم إيقاف الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، سعيد ذياب، لمدة سبعة أيام على خلفية نشره مقالاً يزعم فيه تبعية الأردن السياسية والاقتصادية للغرب. وفي تموز، أصدرت محكمة التمييز، أعلى سلطة قضائية في الأردن، قراراً يقضي بحل جماعة الإخوان المسلمين لعدم قيامها بتصويب أوضاعها القانونية وفقاً للقوانين الأردنية. كما تم اعتقال رسام الكاريكاتير، عماد حجاج، وإطلاق سبيله بكفالة لاحقاً بعدما وجهت له محكمة أمن الدولة تهمة "تعكير صفو العلاقات مع دولة شقيقة" على إثر نشره لرسم كاريكاتوري ينتقد فيه اتفاق التطبيع الإسرائيلي-الإماراتي. وفي قضية مشابهة، أوقفت الحكومة المدير التنفيذي للجنة المركزية للانتخابات في حزب جبهة العمل الإسلامي، بادي الرفايعة، بتهمة "تحقير رئيس دولة صديقة" (الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي) على خلفية منشور له قبل سنوات على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي خطوة غير مسبوقة، أصدرت

محكمة صلح عمان قراراً بحل نقابة المعلمين واعتقال أعضاء مجلس النقابة لمدة عام واحد. جاء قرار المحكمة عقب طلب النقابة بزيادة أجور المعلمين، الأمر الذي جرى الاتفاق عليه مع الحكومة في تشرين الأول 2019، ولكن لم يتم تلبية حتى الآن.

واجه الأردن أزمة اقتصادية عام 2020، حيث فاق الدين العام الناتج الإجمالي المحلي للبلد. نتيجة لجائحة كورونا، سجلت معدلات البطالة رقماً قياسياً، حيث وصلت إلى 23% بحلول الربع الثاني من 2020. شجعت معدلات البطالة المرتفعة حكومة رئيس الوزراء عمر الرزاز لإعادة الخدمة العسكرية الإلزامية، إلا أنه تم إلغاء التجنيد الإلزامي في تشرين الأول حين قام الملك عبدالله الثاني بتكليف مستشاره بشر الخصاونة لتشكيل حكومة جديدة للتصدي للتحديات المتفاقمة التي تواجه المملكة.

كانت الانتخابات البرلمانية في شهر تشرين الثاني مثيرة للجدل نظراً لعدم قيام الحكومة بعرض أي خيارات للتصويت المبكر أو التصويت عن بعد على الرغم من المخاطر الصحية الناجمة عن الجائحة. وصفت واشنطن بوسـت الانتخابات بـ"أحد أقل الانتخابات ديموقراطية في تاريخ المملكة الحديث". وفقاً للتحالف المدني لمراقبة الانتخابات وأداء المجالس المنتخبة "راصد"، فإنه تم الإبلاغ عن 51 حالة فساد وشراء للأصوات حُوّلت إلى الأجهزة الأمنية ومكتب المدعي العام. كانت نسبة الإقبال على التصويت متدنية جداً إذ بلغت 29 بالمئة، وفشلت بعض الأحزاب السياسية في المملكة في الوصول إلى الحد الأدنى للمحافظة على موقعها في البرلمان. استقال وزير الداخلية من منطلق "المسؤولية الأخلاقية" بعد معاتبة جلالة الملك للناس جراء التجمع للاحتفال والاحتجاج على نتائج الانتخابات انتهاكاً لحظر التجول المفروض من قبل الحكومة.

في هذا السياق، تراجعت الاستدامة الكلية لقطاع منظمات المجتمع المدني نسبياً، كما سُجّل انخفاض في جميع الأبعاد.

حتى نهاية 2020، بلغ مجموع الجمعيات المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية بموجب (قانون الجمعيات 51 لعام 2008) 6.808 جمعية. خلال 2020، تم تسجيل 174 جمعية جديدة، بينما تم حلّ 166 جمعية. تسجل بعض المنظمات كـشركات مدنية غير ربحية لدى دائرة مراقبة الشركات التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والتمويل لتفادي طلب الحصول على عدد لا حصر له من الموافقات الحكومية التي يتوجب على الجمعيات السعي للحصول عليها للتسجيل والعمل. وفقاً لبيانات من عام 2015، كان هناك إجمالي 600 شركة مدنية غير ربحية مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والتمويل. وهناك أيضاً حوالي عشر منظمات ملكية غير حكومية أنشئت تبعاً لمراسيم ملكية وتصديق البرلمان، عوضاً عن إجراءات تسجيل محددة. تملك المنظمات الملكية غير الحكومية قدرة تنظيمية عالية، كما تحصل بعضها على مخصصات الميزانية المباشرة من الحكومة للقيام بعملها. إضافة إلى ذلك، تحصل بعض المنظمات الملكية غير الحكومية على تمويل من قبل الوزارات لتنفيذ بعض المشاريع الحكومية. على سبيل المثال، تلقت مؤسسة نور الحسين، ومؤسسة نهر الأردن، والديوان الملكي الهاشمي على تمويل من قبل وزارة التخطيط لتنفيذ برنامج جيبو الفقير خلال عام 2015. تخضع المنظمات الملكية غير الحكومية بصفة عامة لمراقبة وتدقيق حكومي أقل من منظمات المجتمع المدني الأخرى.

5.7: البيئة القانونية

تدهورت البيئة القانونية لقطاع منظمات المجتمع المدني نسبياً في 2020، حيث واجهت منظمات المجتمع المدني والناشطون مضايقات متزايدة وعقبات أمام حرية تشكيل الجمعيات وحرية التعبير نتيجة للقيود المفروضة من قبل الحكومة لكبح انتشار جائحة كوفيد-19.



لا يزال قانون الجمعيات رقم 51 لعام 2008 القانون الرئيسي الذي ينظم تسجيل وعمل المنظمات المحلية والأجنبية في الأردن. يفرض كلاً من القانون الجديد والطريقة التي يتم تنفيذها بها عدداً من القيود على عمل معظم منظمات المجتمع المدني بما فيها الحاجة للتسجيل والحصول على الموافقة لتلقي التمويل الأجنبي. كما لا يُسمح للجمعيات الانخراط في الأنشطة السياسية أو الدينية. يتم تسجيل باقي منظمات المجتمع المدني تحت قانون العمل رقم 8 لسنة 1996 والذي جنباً إلى القوانين الخاصة بالنقابات ينظم عمل النقابات العمالية ورابطات أرباب العمل، أو شركات مدنية تحت قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 ونظام الشركات غير الربحية رقم 73 لسنة 2010.

في 2020، جهزت الحكومة صيغة جديدة من قانون الجمعيات بغرض استهداف غسيل الأموال والتصدي للفساد عبر تحسين تدابير الحوكمة. على الرغم من ذلك، لم تعالج بطريقة فعالة القضايا مثل معايير رفض طلبات التسجيل، وتداخل الإشراف بين الوكالات الحكومية المختلفة، وتحسين آلية الحصول على التمويل الأجنبي. بدء إجراء المشاورات العامة مع الجمعيات فيما يتعلق بمسودة القانون في 2021.

لم تتغير إجراءات التسجيل في 2020. يشترط القانون على جميع منظمات المجتمع المدني المحلية التسجيل، إلا أن بعض الإجراءات والآليات الفعلية للتسجيل ما زالت غير واضحة وليست مفروضة بموجب القانون. تضاعف عدد منظمات المجتمع المدني التي تمكنت من التسجيل في 2020 جراء الإغلاقات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وانشغال الحكومة في إدارة استجابتها للأزمة. لا يشترط على منظمات المجتمع المدني الأجنبية التسجيل، فما عليها إلا أن تخاطر الحكومة أنها تعمل على أرض الواقع.

واصلت وزارة التنمية الاجتماعية الرصد النشط لعمل منظمات المجتمع المدني عبر "الجان التحقّق" التي تم تأسيسها لأول مرة في 2019 لتأكيد الوجود القانوني لجميع الجمعيات المسجلة ومراقبة أداؤها المالي والإداري. استناداً إلى هذا الرصد، قامت وزارة التنمية الاجتماعية في عام 2020 بحلّ 166 منظمة مجتمع مدني لخرقها للقوانين، والأنظمة، والتعليمات، أو لعدم امتثالها لنظامها الأساسي وفشلها في تحقيق الأهداف التي أنشئت لأجلها.

يتوجب على منظمات المجتمع المدني الحصول على موافقة الحكومة من أجل تلقي التمويل الأجنبي. في كانون الأول 2019، وافقت الحكومة على إجراءات جديدة أكثر تفصيلاً تتعلق بالموافقة على حصول منظمات المجتمع المدني على التمويل الأجنبي. وفقاً للإجراءات، تعتبر جميع طلبات الحصول على التمويل الأجنبي موافقاً عليها إذا لم تحصل منظمة المجتمع المدني على رد من الحكومة خلال ثلاثين يوماً. على الرغم من ذلك، تستمر الحكومة في انتهاك هذه المهلة، كما تشتترط البنوك موافقة خطية للقيام بالتحويلات. نتيجة لذلك، لا تترك أي وسيلة أمام منظمات المجتمع المدني للوصول للتمويلات في حال عدم تلقيها لموافقة رسمية. على الرغم من تعهد الحكومة بإنشاء منصة إلكترونية جديدة للمساعدة في حل هذه المشكلة بحلول بداية 2020، لم يتم إنشاء هذا النظام حتى نهاية هذا العام.

تزعم منظمات المجتمع المدني أن إجراءات صنع القرار فيمت يتعلق بالتمويل الأجنبي غامضة وتفتقر إلى الشفافية، مما يصعب على الكثيرين الحصول على التمويل الأجنبي. على الرغم من أن القانون ينص على أنه على الحكومة أن تقوم دائماً بتقديم تفسير عند رفض طلب للتمويل الأجنبي، فشلت لجنة التمويل التابعة للوزارة في الوفاء في هذا الالتزام في 2020. كما تبين أن هناك عدد من حالات الرفض التعسفية في 2020 تتعلق بتمكين المرأة، وحقوق الإنسان، والمشاريع الإعلامية.

دلالات أزمة جديدة بين نقابة المعلمين، التي تمثل أكثر من 140.000 معلم في المملكة، والحكومة بدأت في الظهور حينما أعلنت النقابة عن خطتها للمطالبة في رفع أجورهم، الأمر الذي وافقت عليه الحكومة في 2019 ولكن تم تجميده جراء الجائحة. نظمت نقابة المعلمين تظاهرات أمام مكتبها حيث قام رئيس النقابة بانتقاد الحكومة لرفضها احترام هذا الاتفاق. في 25 تموز 2020، قامت الشرطة باقتحام وإغلاق مقر نقابة المعلمين في عمان و 11 فرعاً لها في المملكة، كما اعتقلت عدداً من أعضاء مجلس إدارة النقابة لخرقهم للقيود على الحق في التجمع. أصدر المدعي العام أمراً بإغلاق النقابة المستقلة لمدة عامين، ووفقاً لهيومن رايتس ووتش "يبدو أنه لا يوجد أساس في القانون الأردني لإصدار أمر الإغلاق." بما أن النقابة تشكلت من قبل مجلس الأمة قانونياً، لا يمكن إغلاقها إلا بتصويت كلاً من مجلس الأعيان والنواب. على الرغم من إطلاق سراح أعضاء مجلس الإدارة الذين تم اعتقالهم، قامت الحكومة باستبدال المجلس بأكمله بلجنة عاملة مؤقتة، حيث يرى الكثيرون أن هذه محاولة من قبل الحكومة للسيطرة على النقابة.

كانت حرية التجمع محدودة خلال العام. حيث حظر أمر الدفاع رقم 16 إقامة الدعوات الاجتماعية والتجمعات لعدد يزيد على عشرين شخصاً. استخدمت الحكومة هذا القيد لتفريق الاحتجاجات العامة في جميع أنحاء المملكة بالقوة والتي كانت ضد الإغلاق التعسفي لنقابة المعلمين، واعتقال قاداتها، وتوقيف عدد من المعلمين المشاركين في الاحتجاجات. أثنى هذا التصرف الصارم البعض عن تنظيم الاحتجاجات خلال العام.

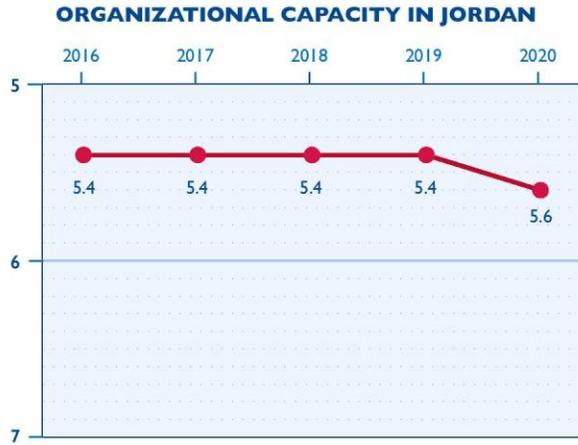
كانت حرية التعبير مقيدة في الأردن في 2020. في 15 نيسان 2020، أصدرت الحكومة أمر الدفاع رقم 8 والذي حظر نشر أي أخبار أو معلومات حول الوباء من شأنها "إثارة الهلع" بين الناس، مما قيد قدرة الإعلاميين الخاص والعام على إعداد تقارير عن استجابة الحكومة للجائحة. منذ إعلان حالة الطوارئ في 17 آذار، احتجزت الشرطة الأردنية مديري تنفيذي إعلاميين بارزين، وصحفي أجنبي، وعضو سابق في البرلمان، على ما يبدو بسبب انتقاداتهم العلني لاستجابة الحكومة لجائحة كورونا. كما تم اعتقال المدير العام ومدير الأخبار لدى قناة تلفزيون رؤيا بعد بث تقرير إخباري تلفزيوني يظهر استياء عمال المياومة الأردنيين من ظروف عملهم. إضافة إلى ذلك، منعت محكمة صلح عمان نشر أي تفاصيل تتعلق بإغلاق أو بقضية نقابة المعلمين، استناداً إلى المادة 255 من قانون العقوبات والمادة 39 من قانون المطبوعات والنشر.

كما استخدمت الحكومة قانون الجرائم الإلكترونية للحد من انتقاد معالجتها للأزمة. يستلزم القانون السجن الإلزامي الفوري لمدة 3 شهور لمن يتهم بدم أو قذح أو تحقير أي شخص، مما يعتبر أفسى من الأحكام المماثلة في قانون العقوبات الأردني. نتيجة لذلك، تخوفت منظمات المجتمع المدني من انتقاد الحكومة بسبب وجود مخاوف من أن هذا الانتقاد قد يفسر كـ "تهديد للأمن القومي."

لم تحدث تغييرات فيما يتعلق بفرض الضرائب على منظمات المجتمع المدني في 2020. ما زالت الإعفاءات الضريبية محدودة ولا تُمنح إلا لدور الأيتام وجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات "المصلحة العامة." مع ذلك، حتى منظمات المجتمع المدني هذه تواجه مشكلات في الحصول على الإعفاءات. يحق للجمعيات ذات الأغراض الدينية، أو الخيرية، أو الإنسانية، والعلمية، أو الثقافية، أو الرياضية، أو المهنية التقدم بطلب للحصول على صفة جمعية خيرية. التبرعات المقدمة للجمعيات ذات صفة خيرية معفاة من ضريبة الدخل، إلا أن الدخل المعفى من الضريبة ينبغي ألا يتجاوز ربع دخل الممول الخاضع للضريبة. لا يوجد إطار قانوني ينظم مؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية.

يقدم مركز العدل للمساعدة القانونية بعض الخدمات القانونية لمنظمات المجتمع المدني، إلا أن مهمته تتمثل في تقديم الخدمات القانونية على نطاق أوسع لغير المقتردين لضمان وصول الفقراء والضعفاء إلى العدالة في الأردن. لا تستطيع جميع منظمات المجتمع المدني توظيف محامين بشكل مباشر ودفع أجورهم، وتفضل بعضها معالجة مشاكلها القانونية عبر العلاقات الشخصية بدلاً من اللجوء للقنوات القانونية الصحيحة. يفتقر الأردن إلى برامج التوعية القانونية المناسبة.

القدرة التنظيمية: 5.6



تدهورت البيئة القانونية لقطاع منظمات المجتمع المدني نسبياً في 2020، حيث لم تتمكن منظمات المجتمع المدني من الاستفادة بشكل كامل من التكنولوجيا الحديثة لتنفيذ البرامج خلال الإغلاقات.

حاولت العديد من منظمات المجتمع المدني توسيع نطاق جهود الاتصال لتشمل السكان على نطاق أوسع خلال الأزمة. رصدت منظمات المجتمع المدني مدى تأثير قواعد الشريعة بالجائحة وقامت قدر الإمكان بتطوير التدخلات المناسبة. على الرغم من أن القيود على التنقل قامت بالحد من الاتصال، إلا أن عدداً من المنظمات نجحت في تكييف برامجها للعمل مع الفئات المستضعفة خلال الجائحة. على سبيل المثال، تمكنت جمعية سنا لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية من تقديم الدعم النفسي والاجتماعي عبر الإنترنت لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم على استخدام تطبيقي Zoom و Facebook Live.

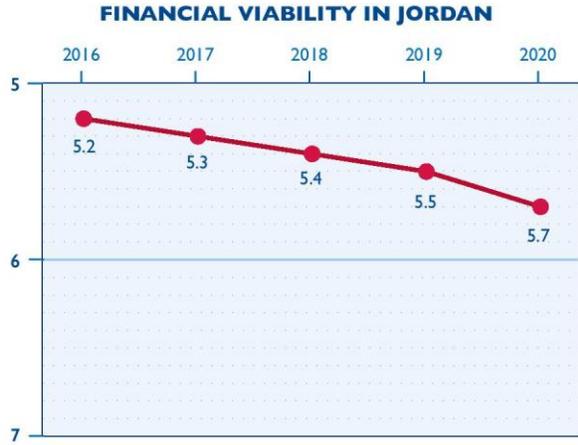
يشترط على منظمات المجتمع المدني أن تملك خطأً استراتيجياً لتتمكن من التسجيل والحصول على التمويل الأجنبي. لدى منظمات المجتمع المدني قدرات متباينة على اتباع استراتيجياتها وقياس مستوى إنجازها وتأثيرها. بشكل عام، لدى المنظمات الكبيرة التي تملك مجلس أمناء قدرة أكبر على فعل ذلك. منظمات المجتمع المدني الكبيرة والصغيرة سواء تعتمد بشكل عام على المانحين للسماح لها بتغيير استراتيجياتها. في عام 2020، راجعت المنظمات الملكية غير الحكومية والمنظمات الكبيرة الأخرى خططها الاستراتيجية في ضوء الجائحة. سمح بعض الممولين للمنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى بتعديل كيفية تنفيذها للمشاريع أو قاموا بتمديد المواعيد النهائية المحددة، في حين قام بعضهم الآخر بتخفيض التمويل بشكل كبير.

وفقاً للقانون، يتعين على الجمعية أن يكون لديها مجلس إدارة، في حين يتعين على الشركات غير الربحية أن تمتلك مجلساً تنفيذياً. هناك تفاوت كبير بين المنظمات الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحديد الأدوار المناسبة، والمسؤوليات، والمسميات الوظيفية. علاوة على ذلك، عادة ما تعمل منظمات المجتمع المدني بجميع أنواعها وأحجامها ك"عرض انفرادي لشخص واحد".

حينما بدء الحظر الشامل في 21 آذار، 2020، توقفت العديد من منظمات المجتمع المدني عن العمل، بالرغم من أنه يُتوقع منها بشكل عام أن تكون على خط المواجهة خلال الأزمات الإنسانية. خلافاً للقطاعات الأخرى، لم يُسمح لمنظمات المجتمع المدني التقدم بطلب الحصول أو تلقي تصاريح التنقل خلال الأشهر الأولى من الأزمة، مما قيد بشكل كبير أنشطتها و عملها. في المقابل، خفضت هذه القيود من قدرة بعض منظمات المجتمع المدني على الإبقاء على موظفيها أو فرضت عليها تخفيض أجورهم. كما أثر أمر الدفاع رقم 6 على حالة الموظفين في منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، سمحت التفتيحات التالية لأمر الدفاع رقم 6 للموظفين مناقشة ساعات عملهم وأجورهم مع أصحاب العمل (إذا كانوا يوافقون على تخفيض أجورهم بنسبة 20% لشهري تموز وأب) وسبل عملهم (العمل عن بعد أو في المكاتب). طالبت الأحكام الأخرى في أمر الدفاع رقم 6 منظمات المجتمع المدني تمديد عقود جميع الموظفين الحاليين المؤقتين، حتى في الحالات التي انتهت فيها المشاريع أو المنح، مما كان ضربة مدمرة لمنظمات المجتمع المدني التي كانت تكافح لتغطية نفقاتها لتستمر في العمل. بالرغم من أهمية استخدام المتطوعين للمساعدة في الجهود، إلا أن إشراك منظمات المجتمع المدني للمتطوعين كان محدوداً جداً في 2020.

مع وجود استثناءات محدودة، لم تتمكن منظمات المجتمع المدني بفعالية من تسخير كامل إمكانياتها من الأدوات الرقمية والتقنية اللازمة للتكيف مع ظروف العمل الجديدة خلال الحظر الشامل جراء الجائحة. افترقت بعض منظمات المجتمع المدني إلى الموارد المالية اللازمة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لديها، في حين افترقت أخرى إلى الخبرات التقنية لاستخدام هذه التكنولوجيا. في حالات أخرى، اتضح أن استخدام التكنولوجيا كان قليل الفاعلية. على سبيل المثال، لم يكن استخدام Zoom والتكنولوجيا الأخرى فعالاً مقارنة بالتعليم الوجيه. إضافة إلى ذلك، بعض المستفيدين المحتملين لم يملكو القدرة على الوصول إلى هذه الخدمات الإلكترونية.

5.7 الجدوى المالية:



تدهورت الجدوى المالية لقطاع منظمات المجتمع المدني نسبياً عام 2020 جراء نقص التمويل الأجنبي والتعقيدات فيما يتعلق بالحصول على موافقة الحكومة لتلقي المنح الأجنبية، إضافة إلى تعليمات التمويل المرتبطة بالجائحة والمفروضة حديثاً. واجه القطاع الخاص انتكاسات اقتصادية نتيجة للجائحة التي حددت من دوره في دعم المجتمع المدني. في هذا السياق، اشتدت المنافسة بين منظمات المجتمع المدني للحصول على التمويل المحدود.

في نهاية نيسان 2020، أوعز مجلس الوزراء إلى لجنة دراسة طلبات الحصول على التمويل الأجنبي باستئناف عملها بعد فترة توقف عن العمل امتدت شهراً واحداً جراء الإغلاقات. في الشهر السابق لذلك، ألزمت جميع منظمات المجتمع المدني بتقديم اتفاقيات شراكتها والخطط التنفيذية لمشاريعها بما فيها قوائم الموظفين الرئيسيين الذين كانوا يطلبون الإذن بالإبقاء عليهم لتنفيذ المشاريع. في النهاية، أعطت اللجنة الأولوية لتمويل المشاريع التي كان من المتوقع أن يكون لها أثر إيجابي كبير على التصدي للجائحة وأثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في حين أجلت اتخاذ القرارات بشأن المشاريع الأخرى. نتيجة لذلك، تركت العديد من المنظمات بدون أي

تمويل. كما فرضت الحكومة مطالب غير واقعية على المنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في المملكة. على سبيل المثال، اضطرت منظمة صحفيين من أجل حقوق الإنسان الكندية لإغلاق مكتبها في الأردن عندما لم تتمكن من الوصول إلى التمويل الأجنبي بسبب تدخل الحكومة في عملها، بما فيها مطالبته بتخفيض ميزانيتها.

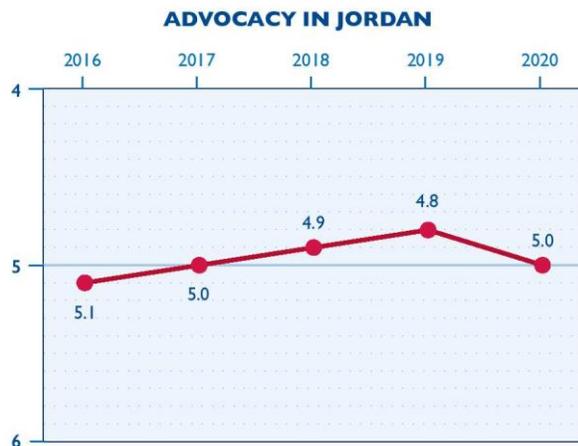
الجزء الأكبر من التمويل المخصص من قبل الحكومة من خلال صندوق همة وطن لتلبية الاحتياجات الاقتصادية واحتياجات الرعاية الصحية الناجمة عن الجائحة تم تقديمه لمؤسسات الدولة، مما أثر سلباً على فرص منظمات المجتمع المدني في الحصول على الدعم من الحكومة.

بشكل عام، انخفض تمويل الشركات لمنظمات المجتمع المدني بشكل كبير خلال العام نتيجة للصعوبات الاقتصادية التي تواجه القطاع الخاص. أظهر تقييم أجرته منظمة العمل الدولية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة فافو النرويجية لأبحاث العمل والدراسات الاجتماعية أن نصف المنشآت كانت واثقة من قدرتها على تجاوز الأزمة. على الرغم من ذلك، كانت العديد من المنشآت تواجه صعوبات حتى قبل الأزمة، فقد ذكر ربعها بأنها كانت تخسر، وذكرت أكثر من نصفها تقريباً أنها كانت بالكاد تغطي نفقاتها. ساهمت بعض الشركات الكبيرة في صندوق همة وطن، مما أدى إلى انخفاض تمويل القطاع الخاص الذي كان يمكن أن يكون متاحاً لمنظمات المجتمع المدني.

بالكاد تمكنت أي منظمة مجتمع مدني من توليد الدخل عن طريق تقديم المنتجات والخدمات خلال الجائحة، مما كان له أثر كبير على عمل المنظمات المجتمعية التي غالباً ما تعتمد على هذا التمويل لتستمر في عملها. إضافة إلى ذلك، تم خسارة الدخل التي يدره تأجير المنشآت بسبب انعقاد الأنشطة مثل التدريبات والمؤتمرات عبر المنصات الإلكترونية.

خلال عام 2020، لم تتغير نظم الإدارة المالية، أو العمليات، أو الإجراءات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني. لدى المنظمات الكبيرة والمتوسطة نظم مالية محوسبة مرتبطة بأنظمة أخرى مثل الموارد البشرية، إلا أن معظم المنظمات الصغيرة تستخدم نظاماً يدوية لإدارة التمويل الخاص بها.

5.0 كسب التأييد:



تدهور كسب التأييد لدى منظمات المجتمع المدني نسبياً في 2020، وذلك أساساً بسبب الجائحة التي حددت من فرص كسب التأييد وعدم تمكن منظمات المجتمع المدني من استخدام الأساليب غير التقليدية، مثل حملات الحشد والوسائل الرقمية للتأثير على صناع القرار والوصول إلى القواعد الشعبية. بشكل عام، معظم منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى الحكومة، كانت منشغلة جداً في الاستجابة للجائحة عن المشاركة بفعالية في جهود الإصلاح التشريعي الأوسع نطاقاً.

شعرت معظم منظمات المجتمع المدني أن الحكومة قامت بتهميش دورها خلال الجائحة. كانت وحدة الاستجابة للأزمات في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات مسؤولة عن اتخاذ القرارات وإصدار البيانات المتعلقة بالجائحة، مثل فرض حظر شامل أو جزئي وتحديث الإحصاءات حول عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا واللقاحات. طالبت العديد من المنظمات من الحكومة الانخراط في الوحدة لضمان أخذ احتياجات منظمات المجتمع المدني، وموظفيهم، وقواعدهم الشعبية عين الاعتبار. إلا أن هذه الجهود لم تتكامل بالنجاح.

تفاوتت استجابة الحكومة لحملات كسب التأييد التي قامت بها منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، أخذت الحكومة توصيات منظمات المجتمع المدني في الاعتبار عند أخذ القرار بفتح دور الحضانة. كما استجابت الحكومة بشكل إيجابي لتوصيات منظمة رشيد الأردن، وهي منظمة تركز على الشفافية، حول أهمية تأسيس صندوق همة وطن لتنسيق وتمويل الاستجابة للأزمة. مع ذلك، تجاهلت الحكومة فعلياً حملات المناصرة المرتبطة بنقابة المعلمين والتصدي لقتل الإناث التي شهدت ارتفاعاً في 2020.

كما لعبت التحالفات غير الرسمية دوراً فاعلاً خلال الجائحة. على سبيل المثال، في نهاية العام، دعى تحالف صداقة "نحو عودة أمانة لمدارسنا" لإعادة فتح المدارس ورياض الأطفال مع اتخاذ التدابير الضرورية لضمان التباعد الجسدي والسلامة العامة لإعطاء الأهالي الخيار بإرسال أبنائهم إلى رياض الأطفال والمدارس. استؤنف بعض التعليم الوجاهي في شباط 2021.

لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني. على سبيل المثال، قبل الانتخابات تم عقد سلسلة من الورش التدريبية التي استهدفت النساء اللاتي يرغبن بالترشح للانتخابات. وتمكنت منظمات المجتمع المدني العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة من ضمان قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على مراقبة العملية الانتخابية في 26 مركز اقتراع حول المملكة.

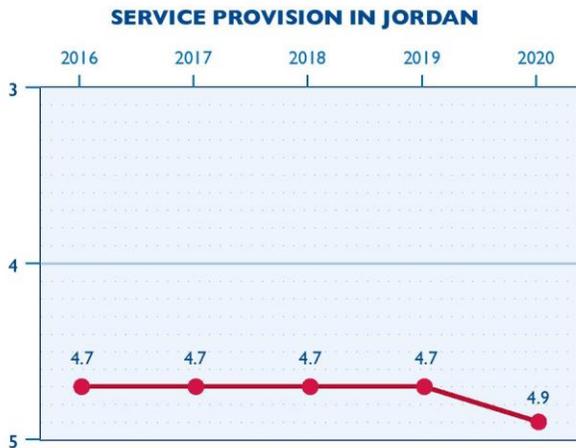
جمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، وهي منظمة مجتمع مدني تسعى لتعزيز وحماية حقوق الفئات المستضعفة في المملكة، أتاحت منتدى على موقعها الإلكتروني للعمال الأردنيين والمهاجرين لتقديم الشكاوى حول الانتهاكات لحقوقهم العمالية، وقامت بتوفير الموارد والأدوات لهم للتماس الانتصاف القانوني. أصدرت جمعية تمكين تقريراً حول أوضاع العمال خلال جائحة كورونا والتجاوزات على حقوقهم. علاوة على ذلك، بدأت في نقل الشكاوى التي تلقتها إلى وزارة العمل التي استجابت في بداية الأمر ولكن توقفت عن الاستجابة مع تفاقم الأزمة. كما ساعدت تمكين العمال في التسجيل على المنصات الحكومية المناسبة للحصول على الخدمات التي يحتاجونها.

تعاونت العديد من منظمات المجتمع المدني العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة مع المؤسسات التعليمية في عام 2020 لضمان تكييف وتوفير وسائل التعلم عن بعد مع الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة من ذوي الإعاقة السمعية والبصرية. كما بذلت جهود التأييد لضمان أخذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتبار عند تطوير منصة درسك، وهي منصة تعلم عن بعد تم توفيرها لطلبة المدارس الأساسية والثانوية. على الرغم من هذه الجهود، لم يتمكن الطلاب ذوي الإعاقة البصرية والسمعية من الوصول أو استخدام منصة التعليم الإلكترونية، حتى لو توفر لديهم اتصال جيد بشبكة الإنترنت.

أصبحت المخاوف إزاء غياب المساءلة عن العنف المبني على النوع الاجتماعي في شكل "جرائم الشرف" وحالات القتل والعنف الأسري محور الاهتمام عقب سلسلة من حالات القتل التي هزت المملكة خلال العام. أدى انتشار مقطع فيديو لوالد يقوم بقتل ابنته إلى اعتصام منظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة، بما فيها جمعية معهد تضامن النساء الأردني واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومطالبتها بحاسبة جميع مرتكبي جرائم العنف ضد المرأة وسن قوانين لتشديد العقوبات على الجرائم المشابهة. حتى الآن، لم تستجب الحكومة لهذه المطالبات أو المطالبات بتعديل قانون الحماية من العنف الأسري (قانون رقم 2008/6) الذي لا يوفر الحماية المناسبة أو الموارد لضحايا العنف الأسري.

لم تكن هناك جهود تأييد خلال عام 2020 لتعديل القانون رقم 51 أو القوانين والأنظمة الأخرى المنظمة للقطاع.

4.9 تقديم الخدمات:



تقدم منظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من الخدمات في مجالات تشمل الأعمال الخيرية، والتعليم، والصحة، والثقافة، والأطفال، وحقوق المرأة، والأيتام، والأشخاص ذوي الإعاقة، واللجان السوريين. مع ذلك، تدهور تقديم منظمات المجتمع المدني للخدمات نسبياً في 2020، حيث إن الحظر الشامل وقلة القدرة على التنقل الناتجة عن الجائحة إلى جانب افتقار منظمات المجتمع المدني للقدرة التقنية حدّ من قدرتها على الوصول إلى المستفيدين.

في منتصف شهر أيار، سمحت لجنة استدامة سلاسل العمل والإنتاج لمنظمات المجتمع المدني العاملة ضمن القطاعات المصرح لها بالعمل بممارسة عملها وفق شروط معينة، على الرغم من أن العديد من المنظمات واصلت استخدام أساليب العمل الهجينة. قام سجل الجمعيات لدى وزارة التنمية الاجتماعية بإرسال تعميم للجنة إلى جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تشرف على منظمات المجتمع المدني. ينص التعميم على أنه ينبغي السماح للمنظمات بتلقي استحقاقات الضمان الاجتماعي والحصول على الموافقة لتلقي التمويل الأجنبي والمواقف الأخرى الضرورية لتنفيذ

مشاريعها، مع التقيّد بالمعايير الصحية اللازمة لتجنب انتقال فيروس كورونا بين العاملين. وسُمح بحد أعلى 30 بالمئة من الموظفين العاملين لدى منظمات المجتمع المدني بالعمل والحصول على تصاريح تنقل ضمن الإطار الجغرافي لعمل المنظمة وخطط المشاريع المعنية. كما نصّ التعميم على أن تحصل المنظمات الدولية وفروع المؤسسات الأجنبية العاملة في المملكة على تصاريح التنقل من الوزارة ذات الصلة.

إن هذه الإجراءات الطويلة والمرهقة اللازمة لاستئناف العمل أجبرت العديد من منظمات المجتمع المدني على مواصلة تقديم خدماتها عبر قنوات الاتصال عبر الإنترنت. على سبيل المثال، خلال جائحة كورونا، أنشأ معهد العناية في صحة الأسرة - مؤسسة نور الحسين خدمة عبر الإنترنت للإبلاغ عن حالات العنف الأسري وتوفير الاستشارة النفسية لضحايا العنف لتجنب الحاجة للحصول على تصاريح تنقل سواء للعاملين أو المستفيدين.

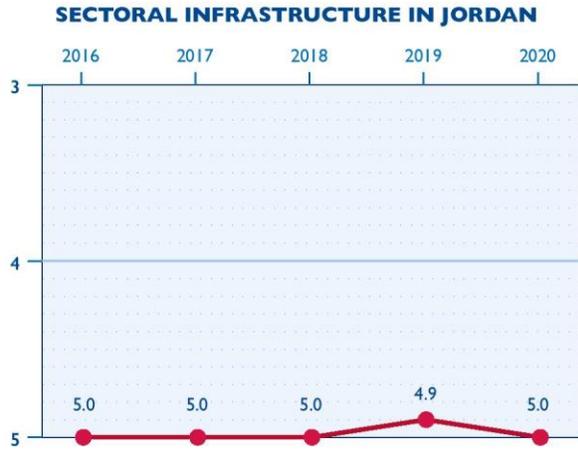
اتحاد المرأة الأردنية، والذي يدير الملجأ الوحيد للنساء ضحايا العنف في المملكة، لم يتمكن خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحظر من استقبال النساء المعنفات. في حين استمر الاتحاد في تشغيل خط ساخن بدلاً من ذلك، وتلقى ادعاءات عنف أسري أقل، حيث أشار العديد من الضحايا أنهم لم يشعروا

بالأمان بالاتصال بالخط الساخن لتواجههم في المكان نفسه مع المعتدين عليهم. فور انتهاء الحظر الشامل وتمكن النساء من الحضور شخصياً إلى المراكز، ارتفعت أعداد الحالات مرة أخرى.

عقدت بعض المنظمات تدريبات لقواعدها الشعبية عبر تطبيق Zoom و Microsoft Teams. كان هذا ناجحاً لبعض أنواع التدريبات ولكن لم ينجح في تلك التي تتطلب العمل في الموقع، مثل تدريبات صيانة الأجهزة الخلوية والحاسوب والإنتاج الغذائي. واجهت منظمات المجتمع المدني عقبات في العمل في المجتمعات الريفية أو مع الفئات المستضعفة الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى الإنترنت إما بسبب عدم قدرتهم على تحمل تكاليف الاتصال أو لعدم امتلاكهم لأجهزة ذكية أو حواسيب.

في ظل هذه الظروف، كان من الصعب على منظمات المجتمع المدني استرداد التكاليف أو امتلاك القدرة على توليد الإيرادات عبر تقديم الخدمات. لم تفعل الحكومة شيئاً يذكر للاعتراف بالخدمات المقدّمة من قبل منظمات المجتمع المدني خلال العام.

5.0 البنية التحتية القطاعية:



تدهورت البنية التحتية التي تدعم قطاع منظمات المجتمع المدني بشكل طفيف في عام 2020. ونتيجة لانخفاض التمويل الأجنبي، انخفضت قدرة منظمات الدعم الوسيطة على تقديم المنح لمنظمات المجتمع المدني الصغيرة.

كما كانت قدرة المنظمات الكبيرة على تقديم الدعم التقني لمنظمات المجتمع المدني الأخرى محدودة نتيجة لتعليق الأنشطة والإغلاق المؤقت لمكاتبها.

تقدّم منظمات الدعم الوسيطة مجموعة من الخدمات التقنية، والمالية، والتدريب، والتقييم، والاستشارة لمنظمات المجتمع المدني في المملكة. معظم منظمات الدعم الوسيطة والمنظمات الملكية غير الربحية مثل مؤسسة الملك الحسين (التي تدرج تحتها مؤسسة نور الحسين) وصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (جهد). بشكل عام، إن خدمات منظمات الدعم الوسيطة متاحة في جميع المحافظات. مع ذلك، كان مستوى الدعم التقني والمالي من منظمات الدعم الوسيطة التي تقدّم لمنظمات المجتمع المدني أقل بكثير في 2020 مقارنة بالسنوات الماضية.

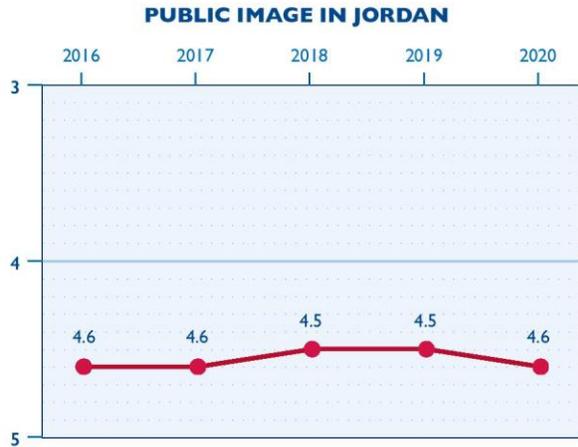
في الوقت ذاته، كان هناك ارتفاع في عدد منظمات المجتمع المدني التي اجتمعت للعمل على مشاريع مشتركة. على سبيل المثال، قامت الشركة العربية للتنمية المحلية بتشكيل شراكات مع عدد من النقابات العمالية لمساعدتها في تطوير خطط استراتيجية واليات لمراقبة تنفيذها. وأنشأت جمعية معهد التضامن النساء الأردني تحالف "حياة" لمناهضة والحد من عقوبة الإعدام عبر تطبيق العقوبات البديلة. على الرغم من ذلك، تأثرت الشراكات مع القطاع الخاص سلباً نتيجة للفرص المحدودة للعمل مع المؤسسات الكبيرة الخاصة.

بذلت جهود عديدة لتنسيق استجابة منظمات المجتمع المدني الإنسانية للجائحة وتقديم المزيد من الدعم إلى الحكومة. على سبيل المثال، التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف)، والذي تضم عضويته أكثر من 40 مؤسسة محلية من مختلف أنحاء الأردن، أعلن عن خطة للاستجابة للموجة الثانية من جائحة كوفيد-19 مما سمح له بتقديم العون لأكثر من 100 ألف شخص من الفئات الأكثر ضعفاً من النساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، وعمال المياومة، والعمالة الوافدة، واللاجئين، والمهاجرين.

كما أنشأت منظمات المجتمع المدني عدة شراكات على المستوى المحلي على مدار العام. على سبيل المثال، مشروع مبادرون الذي نفذ من قبل مؤسسة رواد التنمية، ومؤسسة بلان انترناشونال، ومؤسسة الفنار للريادة الاجتماعية بتمويل من الاتحاد الأوروبي، قام بتمويل المبادرات الريادية الاجتماعية في عجلون.

تمكنت منظمات المجتمع المدني من الوصول إلى فرص تدريبية عبر تطبيق Zoom وغيره، حول مواضيع تتراوح بين التنمية، والمراقبة والتقييم، إدارة المنح، والتخطيط الاستراتيجي. مع ذلك، لاحظت معظم منظمات المجتمع المدني أن كلاً من أعداد وفعالية التدريبات عبر الإنترنت انخفضت بشكل كبير مقارنة بالتدريبات الداخلية في 2019.

4.6 الصورة العامة:



تدهورت الصورة العامة للمجتمع المدني بشكل طفيف في عام 2020. لم تعترف الحكومة بدور منظمات المجتمع المدني خلال الجائحة وحاول بعض المسؤولين الحكوميين تشويه صورة منظمات المجتمع المدني. أدى هذا إلى التأثير سلباً على الرأي العام لمنظمات المجتمع المدني حيث كانوا يتوقعون أن يلعب المجتمع المدني دوراً أكثر فعالية في الاستجابة للجائحة ولم يكونوا على دراية بالقيود التي فرضتها الحكومة عليها. في الوقت ذاته، ركزت تغطية كل من الإعلامين الخاص والعام بشكل كبير على استجابة الحكومة لجائحة كوفيد-19 بدلاً من عمل منظمات المجتمع المدني.

لم يحافظ سوى عدد قليل من منظمات المجتمع المدني على مستوى معين من الدعم العام. على سبيل المثال، بدا أن الناس يقدرون جهود المنظمات التي تدافع عن حقوق العمال، والتي تدعو لإعادة فتح دور الحضانة، والتي تشجع العودة إلى التعليم الوجاهي في المدارس الابتدائية. مع ذلك، تراجعت سمعة منظمات المجتمع المدني بشكل عام نتيجة للقيود الحكومية التي أعاقت وصولها لقواعدها الشعبية والفئات المستضعفة.

كما ذكر أعلاه، لم تعترف الحكومة بالدور الهام الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في المجتمع. قامت الحكومة بتحديد دور القطاع عبر إيقاف تمويلها لمنظمات المجتمع المدني والتحكم بوصولها للتمويل الأجنبي ووسائل الدعم الأخرى. إضافة إلى ذلك، لم تقم الحكومة بإشراك منظمات المجتمع المدني كشركاء متساويين وفاعلين في الاستجابة للجائحة وقامت مثلاً باستبعادها من وحدة الاستجابة للأزمات.

لم تتغير نظرة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدني بشكل كبير في عام 2020 مقارنة بالعام السابق. تعتبر مؤسسات القطاع الخاص، خاصة الكبيرة منها، مثل شركات الاتصالات، والبنوك، والعديد من المصانع، منظمات المجتمع المدني شريكة لها ولا سيما في مساعدتها في تحديد احتياجات المجتمعات المحلية والتخطيط لبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. في الوقت ذاته، عانت الشركات بين القطاعين نتيجة للانتكاسات الاقتصادية التي واجهت مجتمع الأعمال في 2020. كما لم تعترف الشركات علناً بالدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني خلال الأزمة.

ما زالت منظمات المجتمع المدني تعتمد بشكل رئيسي على مواقع التواصل الاجتماعي لنشر أنشطتها بسبب مجانية هذه المواقع. تنشر معظم منظمات المجتمع المدني تقارير برامجية ومالية سنوية، إلا أنها يجب أن تكون أكثر فاعلية في مشاركة نتائج عملها مع الجمهور.

إخلاء مسؤولية: تعود الآراء الواردة هنا لأعضاء حلقة النقاش وباحثي المشروع ولا تعكس بالضرورة آراء USAID أو FHI 360